أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/27م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

القسام: ردنا سيكون حاضرا على أي حماقة بحق شعبنا 3

"حزب الله" يتوسط لتهدئة الأوضاع بين "فتح" و"حماس"..... 5

صفقة القرن: الخنجر الذي سيدمي خاصرتنا الوطنية..... 6

وساطتان ألمانية وفرنسية لرأب الصدع بين السلطة الفلسطينية وواشنطن..... 12

"أمان": 2017 عام للفساد السياسي بفلسطين..... 14

استطلاع: 91% من الفلسطينيين يؤيدون قطع العلاقات مع أميركا..... 17

تقرير لجيش الاحتلال حول الواقع الديمغرافي للفلسطينيين يثير فزع الإسرائيليين..... 20

عشرة أخطاء قبل أوسلو للحركة الوطنية الفلسطينية..... 22

عباس إلى الانتحار السياسي..... 25

تقديم "حماس" طلب عضوية للمنظمة..... 27

إنهم يواصلون مطاردة الأقصى.. فكيف نوقفهم؟..... 29

القسام: ردنا سيكون حاضرا على أي حماقة بحق شعبنا

"مستعدون لمساندة أبناء أمتنا بكافة الجبهات المهددة"

غزة – متابعة صفا 2018\3\26

حذرت كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس اليوم الاحتلال الإسرائيلي من "ارتكاب أية حماقة بحق الشعب الفلسطيني"، مشددا على أن "ردنا على أي عدوان سيكون حاضرًا وسيدفع العدو ثمنه غاليا".

وقال الناطق باسم القسام أبو عبيدة في مؤتمر صحفي بث قبل عصر اليوم الاثنين "إننا على استعداد أن تكون عونا وسندا لكل المخلصين من أبناء أمتنا في كافة الجبهات الواقعة تحت تهديد العدو المجرم".

وشدد على أن سياسة الترهيب والحصار والتركيع لن تثني شعبنا عن ممارسة حقه، ولن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تسلب شعبنا حقوقه أو تشطب، مشددا على أن دماء الشهداء والتضحيات والكفاح والجهاد ستنبت نصرا وحرية وعودة للمقدسات رغم أنف العدو.

وبين أنه في ظل ما تمر به قضيتنا وشعبنا وقطاعنا الصامد من تحديات ومؤامرات وعدوان متواصل تبقى مقاومتنا وسلاحها الطاهر المبارك رأس الحربة والحصن الحصين الذي يقف في وجه هذه المكائد والتحديات، وخط الدفاع الأول عن الامة العربية والإسلامية.

وأكد أن المقاومة التي تحمل على كاهلها هم تحرير الأرض والمقدسات تواصل عملها ليل نهار جهادا وإعدادا واستعدادا في ظل عدو متربص لا يرقب في شعبنا إلا ولا ذمة.

وأشار إلى أنه في إطار مسيرة الإعداد المباركة وبفضل الله تعالى وقوته أنهت الكتائب مناورات الصمود والتحدي التدريبية لقياس الجهوزية، والتي حاكت تصدي القسام لهجمات للعدو على محاور مختلفة من قطاع غزة، وفق الخطة المعدة مسبقا للدفاع عن المناطق الدفاعية.

وقال إن المناورات تضمنت سيناريوهات مختلفة؛ منها الدفاع عن المناطق الحوية والتصدي لعمليا الإنزال وعمليات الإغارة على القوات المعادية في مناطق التأمين.

وأكد أن المناورات أظهرت مدى الجهوزية والكفاءة العالية لدى المجاهدين وسرعة الاستجابة والاستعداد القتالي ومستوى التنسيق بين مستوى الصنوف.

وأضاف أن قيادة القسام تثمن عاليا جهود وروحية وانضباط مقاتليها التي أظهرها المجاهدون خلال المعارك السابقة، وخلال هذه المناورات.

وتقدم بالشكر والعرفان لشعبنا المجاهد الصامد الذي سيظل يحتضن أبناءه من مجاهدي القسام والمقاومة رغم كل محاولات كسر صموده ومعاقبته من قوى الظلم والعدوان، وستظل القسام سندا لشعبنا ووفية له مهما كانت الظروف.

وأجرت كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس خلال 24 ساعة الماضية مناورات دفاعية مُعلنة هي الأولى في قطاع غزة تحمل اسم "الصمود والتحدي".

"حزب الله" يتوسط لتهدئة الأوضاع بين "فتح" و"حماس"

بيروت / وكالات / سما 2018\3\26

دعا مسؤول العلاقات الفلسطينية في "حزب الله اللبناني"، حسن حب الله، قادة الفصائل الفلسطينية إلى التعالي فوق أنانيتها وخصوصياتها الحزبية الضيقة لمواجهة المشروع التصفوي الذي يستهدف القضية الفلسطينية.

وأوضح حبّ الله في حديث صحفي، أن "حزب الله أجرى اتصالات مع قادة حركتي فتح وحماس، عقب تصريحات الرئيس محمود عباس الأخيرة، التي حمل فيها حماس مسؤولية استهداف موكب رئيسي الحكومة والمخابرات العامة في السلطة قبل أيام في غزة، ونصحهم بوحدة الصف وتهدئة الأوضاع".

وأضاف: "لقد تواصلنا مع الإخوة في حركة فتح، ونعتقد أنهم لم يذهبوا بعيدا في الخلاف مع حماس، وإن كانوا قد فعلوا ذلك على مستوى التصريحات، وهناك اتفاق بين الجميع على ضرورة توحيد الصف لمواجهة ما يسمى بصفقة القرن والنضال من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس".

وأكد حب الله أن "ذلك لا يعني تجاوز التحقيق في مجريات الحادث الذي استهدف موكب رئيسي الحكومة والمخابرات في السلطة الفلسطينية قبل أيام بالقرب من معبر بيت حانون في قطاع غزة، إذ يجب كشف الحقيقة كاملة للشعب الفلسطيني والجهات التي تقف خلف هذه العملية المدانة"، على حد تعبيره.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، مساء أمس الأحد، أن السلطة الفلسطينية أبلغت إسرائيل اعتزامها وقف صرف رواتب الموظفين الفلسطينيين في قطاع غزة، بداية من نيسان (أبريل) المقبل.

ويتصاعد التوتر بين رام الله، مقر الحكومة الفلسطينية، وغزة منذ اتهام الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمسؤولية عن محاولة اغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله، خلال زيارته لغزة، في 13 آذار (مارس) الجاري.

وهدد الرئيس محمود عباس، باتخاذ "إجراءات عقابية مالية وقانونية" ضد غزة، رغم نفي "حماس" أي علاقة لها بمحاولة الاغتيال.

صفقة القرن: الخنجر الذي سيدمي خاصرتنا الوطنية

د.أحمد يوسف أمد للاعلام 2018\3\26

منذ شهور ونحن نسمع عن صفقة القرن، ولكن التفاصيل حولها يكتنفها الغموض، كما قيل إن أطرافاً عربية تتحرك في الخفاء لتسويقها، وتمهيد الطريق لها عبر ما يسمى بسياسة العصا والجزرة!!

من قراءاتنا للسياسة الأمريكية منذ هاري ترومان وحتى الرئيس الحالي دونالد ترامب، فإنه يتبدى لنا جلياً بأن تلك السياسة من ناحية المواقف والتوجهات كانت وما تزال منحازة بشكل كبير لإسرائيل.. نعم؛ ربما تفاوتت درجة الميل والانحياز بين رئيس وآخر، ولكنها – بشكل عام – لم تكن يوماً عادلة أو منصفة تجاه الحقوق الفلسطينية.

لذلك، لا يمكننا كفلسطينيين الاطمئنان للسياسة الأمريكية، وكان من الخطأ الرهان على أمريكا والاعتماد على رعايتها غير الأمينة لملف التسوية طوال أكثر من عقدين من الزمن، الأمر الذي استغلته إسرائيل للتوسع الاستيطاني أن يتمدد بهذا الشكل المخيف، والذي بدى جلياً – الآن – أنه يمثل تهديداً حقيقياً لحل الدولتين، ذلك الحل الذي تبناه المجتمع الدولي، وقامت عليه أسس كل سياساته تجاه القضية الفلسطينية؛ أي منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن عام 1993م!!

اليوم، العالم كله يعيش وقع الصدمة، التي أوصلته إياها تجنحات الرئيس ترامب وسياساته الحمقاء، والتي مضت بمسارات متسارعة ومغايرة لما عليه الاجماع الدولي، مستفيدة من حالة التشرذم والخلاف التي تعيشها الساحة الفلسطينية، وأيضاً من تفشي الصراعات الداخلية والحروب الطائفية القائمة في منطقتنا العربية، وما ترتب عليها من تغيير لسلم الأولويات والاهتمام على أجندات البعض، بحيث لم تعد إسرائيل هي العدو، بل ربما ستغدو حليفاً قادماً مع تبدل واجهات الصراع باتجاه سياسات جديدة، هدفها تطويق إيران واحتواء حزب الله!!

إن أوساط كثيرة تحدثت عما سمعته عن "صفقة القرن"، ولم تبدِ ارتياحاً لما يدور خلف الكواليس، سواء ما يتعلق بالضفة الغربية أو قطاع غزة. هناك من يشير إلى أن الضفة الغربية سيتم ابتلاع الكثير من أراضيها خارج مناطق (أ & ب)، وربما يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي تحت الحماية الإسرائيلية، أما قطاع غزة فالتوجه بتكريسه إلى شبه دولة مع احتمال توسعة أراضيه باتجاه سيناء في صفقة لتبادل أراضي بين مصر

وإسرائيل، والربط المستقبلي بالأردن، وهذا يتضمن أفكاراً سبق أن طرحتها جهات إسرائيلية؛ سواء في وثيقة يغورا آيلاند أو غيرها من المبادرات التي حملتها لنا في أوقات سابقة أطرافاً أوروبية.

في الواقع، إن كل هذه السيناريوهات والخرايف السياسية يعتمد تحقيقها أو إفشالها على درجة هشاشة الموقف الفلسطيني أو مدى قدرته على التماسك وسرعة انهاء الانقسام، وكذلك على وضعية التجخية والضعف والهوان التي عليها دول المنطقة، وقدراتها على الرفض والجرأة بقول كلمة لا لأمريكا.

حتى اللحظة، يبدو أن الخطة يجري تمريرها بهدوء وبخطوات متدرجة؛ بدأت بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ثم بقطع المساعدات الأمريكية عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، باعتبار أن هذين الملفين هما من أهم ركائز القضية الفلسطينية، وربما يأتي لاحقاً صدور قرارات لضم الكتل الاستيطانية بقرارات يقرها البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، وتحظى بدعم ومباركة أمريكية!!

إن مما تمَّ الحديث عنه في وسائل الإعلام حول الصفقة حتى الآن، إنما هي أفكار للتأمل، مطلوب تسويقها لفترة زمنية، بحيث تصبح بعدها المنطقة والساحة الفلسطينية أكثر تحمُّلاً لتقبل المزيد من الصدمات، وعدم القدرة على رفض الصفقات.

صفقة القرن: الطباخ أمريكي والجرسونات عرب

من الملامح العامة لصفقة القرن، وكما قدمها د. صائب عريقات؛ أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، خلال اجتماعات المجلس الثوري لحركة فتح، والتي عقدت مؤخراً في رام الله، وحملت عنوان "إملاءات الرئيس ترامب: المرحلة الجديدة فرض الحل"، أشار د. عريقات بأن هذه الصفقة هي محاولة أمريكية لتصفية شاملة للقضية الفلسطينية، ولن يتمخض عنها دولة فلسطينية، بل إنها أشبه بحكم ذاتي محدود وأبدي، تقام سلطته على المعازل (ألف & باء)؛ أي "كانتون" بلدي موسع!! والصفقة المقترحة يبدو واضحاً أنها تتبنى مشروع نتنياهو والقوى اليمينية الصهيونية المتطرفة للحل بنسبة لا تقل 95%.

وحول مشهد التسويق لتلك الصفقة، والتي يجري البحث عن آلية لإخراجها من خلال عقد مؤتمر دولي، كتب د. هاني العقاد، قائلاً: أيَّاً كان المؤتمر ومتى كان، فإنه لن يكون أكثر من مؤتمر صوري، والغرض منه هو امتصاص الغضب الفلسطيني والرفض للصفقة.. والمؤتمر لن يكون سوى طاولة أمريكية بجرسونات عرب؛ تتقن تقديم الطعام على أساس الطبخة الأمريكية، التي لم يشترك العرب في صناعتها أو تحضيرها، بل من صنعها وطبخها هو طاقم يهودي صهيوني بامتياز، وهم: جاريد كوشنر وجيسون

غريمبلات وديفيد فريدمان!! وبالطبع، فإن ما على الحكام العرب – بمن فيهم الفلسطينيين – إلا أن يأكلوا دون مناقشة، ودون أن يقولوا شيئاً عن مرارة الطعم وكراهية رائحته!!

وأضاف: لعل ما بات مفهوماً أن تلك الصفقة هي لتصفية القضية الفلسطينية بغطاء وتعريب عربي، وإجراء تغيير خطير في الخارطة الجيوسياسية بالمنطقة، لتصبح إسرائيل الدولة القوية التي تفرض وصايتها على الجميع، وبالتالي يحق لها مشاركة العرب في ثرواتهم وأمنهم واستقلالهم، ويحق لها كذلك أن تدوس على رؤوسهم، وتهتك عرضهم وتبيع شرفهم، وتزوِّر تاريخهم!!

إن الكثير مما كُتب في وسائل الإعلام العربية عن الصفقة يحمل نبرة الخوف والقلق منها، وينبه لضرورة أخذ الحيطة والحذر لما يخطط بليل للنيل من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن هناك جهات عربية رسمية – للأسف – متواطئة بشكل أو بآخر في هذه الصفقة.

الفلسطينيون: الرفض وإمكانيات الصمود

إن مما تعلمناه من أبجديات السياسة وأحوال الشعوب والأمم، أن الظلم قد يقع ولكن الحق لا يموت، وأنه مهما كانت غطرسة القوة الأمريكية وربيبتها إسرائيل فلن يكون باستطاعة أحد أن يمرر على الفلسطينيين حلاً يرفضونه، خاصة وأن الصفقة – كما يقول الأستاذ هاني المصري – "لن تحمل حلاً عادلاً ولا متوازناً، بل ستأتي لتلبية الشروط والإملاءات الاسرائيلية بشكل جوهري، فيما يخص القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والأمن والمياه". نعم؛ هذا كلام صحيح 100% من الناحية النظرية، ولكن – وهنا مربط الفرس – فإنه لكي يتمكن الفلسطينيون من التصدي لهذه الصفقة والتمرد عليها، فإن هذا يتطلب منهم الظهور في مشهد الحكم والسياسة بأنهم على قلب رجل واحد، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للكل الفلسطيني، وهي المظلة الجامعة لهم بكل أطيافهم السياسية والحزبية وتوجهاتهم الوطنية والدينية، وبالتالي فإن "الكل الفلسطيني" هو من سيواجه المخطط وليس جهة يمثلها فصيل واحد مهما كانت أركانه ودعائمه!!

إن مشهد الساحة الفلسطينية – اليوم – بما هي عليه من تشظٍّ وانشطارات، لا يوحي بإمكانيات القدرة على الفعل والنجاح في التصدي لمثل هذا المخطط، الهادف لتصفية القضية الفلسطينية، وشطبها من على أجندات دول المنطقة وحسابات شعوبها، التي ما تزال تنظر لفلسطين – الشعب والأرض والمقدسات – باعتبارها قضية الأمة المركزية.

فالحق – كما تعودنا أن نقول – يحتاج إلى قوة تحمله وتحميه، كما أنه يتطلب وحدة للموقف والقرار، وواجهة تمثيلية لا يختلف عليها اثنان.

ويتساءل البعض عن سر التأخير في الإعلان عن تفاصيل الصفقة، والتي لم ينقطع الحديث عنها منذ انتخاب ترامب رئيساً في نوفمبر 2016.. والحقيقة هي أن حجم الظلم الذي سيطال الحقوق الفلسطينية وتوقعات الرفض القوي للصفقة هو سبب التأجيل، وإن كان العمل على الأرض لتسويقها وتطويع المواقف الرافضة لم يتوقف.

كتب الأستاذ هاني المصري؛ مدير مركز مسارات، قائلاً: لا شك أن السبب الأهم يعود للرفض الفلسطيني والعربي والدولي الواسع لها.. لذا، فإن هناك محاولة لرش بعض السكر على السم الذي تحتويه؛ لأن إدارة ترامب تدرك أن صفقته بدون غطاء فلسطيني معرَّضة للفشل، وخصوصاً لأن العرب لن تكون – على الأغلب – لديهم الجرأة لتغطيتها دون غطاء فلسطيني، وأن طرحها ورفضها سيصعب تعديلها والتراجع عنها. لذا، يتم تأجيلها وإجراء بعض التعديلات عليها.

وفي سياق القراءة والتحليل لعقابيل تلك الصفقة، تحدث روبرت مالي؛ المساعد الخاص السابق لرئيسي الولايات المتحدة باراك أوباما وبيل كلينتون، والرئيس الحالي بالوكالة لـ"مجموعة معالجة الازمات الدولية" (I.C.G)، في ندوة له بالمعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتهام هاوس"، بتاريخ التاسع من فبراير الماضي، قائلاً: إن ما سمي بـ"صفقة القرن" للسلام في فلسطين كما يطرحها ترامب ورجال إدارته، لن تتوصل –على الأرجح – إلى النتيجة التي تسعى لتحقيقها.. وأضاف: لا أعرف ماذا سيفعل ترامب في خطوته المقبلة، ولكن توقعاتي أنه قد لا يُنفذ ما وعد بتنفيذه، ولكنه حتى لو حاول فعل ذلك، فإنني أنصح الرئيس عباس بأن يركز على ترتيب الأمور الداخلية للبيت الفلسطيني، وعلى السعي للتقارب بين الفصائل والقيادات الفلسطينية. وبعد أن ينجح مثل هذا التقارب، فإن بإمكان القيادة الفلسطينية أن تقرر إذا أرادت التفاوض أو عدم التفاوض، وفي أي إطار سيتم التفاوض.

أما د. عبير ثابت؛ أستاذة العلوم السياسية بجامعة الأزهر، فترى أن الصفقة تتعامل مع الفلسطينيين بمنظور أقل آدمية، بحيث تقايض سبل الحياة الآدمية لهم بصك شرعية قضيتهم؛ وذلك باستخدام مبدأ التجويع بهداف التركيع والقبول بأي حلول.. وتضيف: إن الرفض الفلسطيني لتلك الصفقة كفيل بإنهائها، والإدارة الأمريكية وإسرائيل تراهنان على حجم قدرة الطرف الفلسطيني على الصمود.

في الحقيقة، هنا السؤال، وهذا هو بيت القصيد!! هل نستطيع نحن الفلسطينيين وبالحال الذي نحن عليه الآن رفض الصفقة، والتصدي لأمريكا وإسرائيل؟!

سؤال يحتاج رسم جوابه إلى الكثير من الحوار والتماسك داخل ساحتنا الفلسطينية، وهذا هو الوقت الذي علينا جميعاً؛ من رئيس السلطة إلى كل الفصائل والقوى الوطنية والدينية، ألا نبدده، كي لا تدهمنا الضغوطات ونحن في حالة من الانهيار والتآكل: هِممٌ فاترة، وزنود مقطوعة، وقلَّة حيلة وهوان على الناس.

ختاماً... نحن جميعاً علينا اليوم أن نقر ونعترف بأننا أخطأنا بحق بعضنا البعض، وجافتنا الحكمة في العمل معاً ضمن شراكة سياسية وتوافق وطني، وغابت عن الجميع حركية الوعي وصحوة الرشد وإدراك السبيل، وكنا جميعاً – بلا استثناء – كمن يمشي مكبّاً على وجهه؛ نتخبط سويّاً، ولكن بعيداً عن الصراط المستقيم!!

اليوم، نحن نتوجه مباشرة للرئيس محمود عباس؛ باعتباره رمز الشرعية، لنقول له: يا سيادة الرئيس إن رأس الوطن هو الآن في مقصلة الاستهداف؛ أي "صفقة القرن" أو "صفعة القرن" كما اسميتها.. ونحن شهود بأن الانقسام قد أثخن جراحنا وأوهى عافيتنا جميعاً، فهل نشافي بعضنا بعضاً ونشد الأزر، لكي نستعيد حيوية الدم في العروق، وننهض كما اعتدنا أبد الدهر؛ كالعنقاء من وسط الرماد؟

يا سيادة الرئيس ... أنت ما تزال أمام الملأ ربان السفينة وحامل القنديل، فإما أن نُجدف معاً، ونحمي سفينة هذا الوطن من الغرق، ونجنبها الغوص بعيداً في قعر بحر الظلمات، وإما أن نظل نتخبط ونتلاوم ونكيل الاتهامات وتبادل اللعنات، ونهلك جميعاً فلا يصل بذلك أحدٌ منا إلى شاطئ الأمان!!

ليس اليوم – يا سيادة الرئيس – من أنا ومن أنت؟! فنحن جميعاً كفصائل وتيارات نمثل قلعة هذا الوطن، والشعب ناصيته بأيدينا، فإما أن نواجه صفقة الموت معاً أو يغادر كلانا التاريخ بلا أثر حميد أو ذكر مجيد!!

تعلم أنت – يا سيادة الرئيس – قبل غيرك، أن ما خفي من أمر الصفقة أعظم في مخاطره من كل ما قرأناه أو بلغ مسامعنا من التسريبات، والدليل هو ما أوردته أنت في كلمتك مطلع هذا الشهر، في افتتاح جلسة المجلس الثوري لحركة فتح في رام الله، حين قلت: لن أنهي حياتي بخيانة!!

نحن معك – يا سيادة الرئيس – إذا ما تفاهمنا معاً، وسنقاتل جميعاً بسيف الإيمان الذي تمثله عدالة قضيتنا وحقنا السليب، فإما حياة تسر الصديق باستعادة مسار قضيتنا على الطريق، وإما ممات يغيظ العدا.

وبانتظار أن يأتينا من طرفك رجل يسعى بحكمة الرأي والقرار، لنبدأ معاً لقاءات الخروج الآمن من نفق الأزمة ومتاهات الطريق، وإلا ستظل المراوحة المتعبة في المكان تراكم الغضب والوجع وغليان الانفجار.

يا سيادة الرئيس.. إن لكل سيف غمداً، ولكل خلاف نهاية، ولكل غاية سبيلا، وأنه آن الأوان لشعبنا المشرد في مخيمات اللجوء والشتات أن ينعم بشيء من الأمن والاستقرار، وأن يهدأ ويستريح في إطار رؤية وطنية نضالية جامعة.

لقد اعتدنا القول: "إن من أراد أن يتعلم السياسة فليقرأ التاريخ"، ونحن الفلسطينيين أمامنا اليوم تجربة الجزائريين لنأخذ منها الدروس والعبر.. ففي خمسينيات القرن الماضي، نجح أبناء الجزائر وبعد عقود طويلة من الصراع مع المستعمر الفرنسي، تجاوزت 130 سنة، في تأسيس "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" في الفاتح من نوفمبر 1954، والتي كانت على رأس أولويات عملها منذ النشأة هو إصلاح البيت الداخلي، وذلك بتضميد جراح الخلاف بينهم، وقطع دابر الصراع والفتنة، التي استنزفت طاقاتهم وأكلت عافيتهم لسنوات طويلة.. لقد تمكنوا – يا سيادة الرئيس – من خلال التوافق وتجميع الجهود والمواقف على تحديد الأهداف الوطنية العليا في مؤتمر الصومام عام 1956، حتى أخذت ملامح النصر والتمكين تتراءى لهم، وأنجزت الثورة – بوحدة الموقف والقرار – تطلعات التحرير والاستقلال في الخامس من يوليو 1962، وتحققت بذلك عودة "الجزائر للجزائريين"، بعدما ظن المستعمر الفرنسي أنها جزء من فرنسا، واستوطنوها بثقة آمنين!!

نعم؛ أنجزت جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعدها، وحقق ثوارها لشعبهم ما عاهدوا عليه الله، وما عقدوا عليه العزم، وهو "أن تحيا الجزائر".

التاريخ يعيد نفسه – يا سيادة الرئيس – وشعبنا لم ولن يفقد الأمل، ولعل مسيرات العودة القادمة في الثلاثين من مارس هي بدايات البشرى، وإرهاصات الوعد لتأكيد مطالبنا وتثبيت حقنا؛ باعتباره حق يأبى النسيان.

وساطتان ألمانية وفرنسية لرأب الصدع بين السلطة الفلسطينية وواشنطن

رام الله، عمان – محمد يونس، «الحياة» 2018\3\27

في وقت أكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أهمية الدور الأميركي في إعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، زار وزيرا خارجية فرنسا جان ايف لودريان، وألمانيا هايكو ماس، رام الله امس، واجتمعا بصورة منفصلة بالرئيس محمود عباس (أبو مازن). وقال مسؤولون فلسطينيون إن المسؤولين الأوروبيين طلبا من عباس عدم إغلاق الطريق على الوساطة الأميركية، والانتظار ريثما تعلن الأخيرة خطتها للسلام والمعروفة إعلامياً بـ «صفقة القرن». وقال أحد مساعدي الرئيس الفلسطيني إن المسؤولين الأوروبيين أبلغا عباس أن الخطة الأميركية ما زالت قيد الإعداد، وأنها تخضع لتغيرات ربما تجعلها مقبولة من الجانب الفلسطيني.

ووفق مسؤولين فلسطينيين، فإن عباس أبلغ الضيفين انه لن يقبل المشاركة في أي عملية سياسية ترعاها الإدارة الاميركية بعد أن أخرجت القدس واللاجئين وحل الدولتين على أساس خطوط العام 1967 من الحل السياسي. وقال أحد المسؤولين: «الرئيس عباس قال بوضوح للضيفين، انه في حال أعلنت الخطة الاميركية، وتبين انها تدعو الى حل الدولتين على حدود العام 67، بما فيها القدس الشرقية، عاصمة لدولة فلسطين، فإنه مستعد للعودة الى المفاوضات، لكنه لن يقبل اية مفاوضات على أساس اية خطة تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

وقال وزير خارجية المانيا في مؤتمر صحفي مع نظيره الفلسطيني الدكتور رياض المالكي، عقب لقائه الرئيس عباس، أن «من الصعب حدوث تقدم في العملية السياسية من دون وجود الولايات المتحدة على الطاولة».

وقال إن بلاده تتحدث مع شركاء دوليين لتحقيق تقدم في العملية السياسية، داعياً الى «عدم كسر الجسور» بما في ذلك بين الأطراف الفلسطينية، مشيراً الى المصالحة بين حركتي «فتح» و «حماس». وأضاف: «هذا (عدم كسر الجسور) ينطبق أيضاً على الفلسطينيين، بخاصة عقب الاعتداء الإرهابي الذي استهدف رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله». وقال ماس: سمعت عن بدائل عن حل الدولتين من قبيل حل الدولة الواحدة، وهنا أود أن أؤكد أننا نولي حل تحقيق الدولتين الاهتمام كله، وهذا ما يجب أن يحوز على الغالبية في المجتمعين الاسرائيلي والفلسطيني.

في المقابل، أوضح المالكي أن الرئيس عباس، وضع الوزير الألماني في مجمل تداعيات الاعتراف الأميركي بالقدس «عاصمة لإسرائيل»، بما فيه خطاب عباس أمام مجلس الأمن والحديث عن رؤيتنا للحل، وبشكل أساس إننا نعتبر الإدارة الاميركية لم تَعد وسيطاً مقبولاً بيننا وبين الإسرائيليين، ولا بد من مؤتمر دولي تنبثق عنه مجموعة دولية متعددة الطرف تلتزم بالشرعية الدولية ترعى العملية السياسية. وقال: «نعول كثيراً على ألمانيا داخل الاتحاد الاوروبي وعلى أوروبا بشكل عام، ورؤيتنا أن شكلاً متعدد الأطراف مثل الرباعية مهم لتوفير المناخ المناسب للعودة إلى المفاوضات، وألمانيا هي جزء من هذا الإطار».

وذكرت مصادر دبلوماسية غربية لـ «الحياة» ان وزيري الخارجية الفرنسي والألماني طلبا من الرئيس عباس عدم إغلاق الطريق امام المصالحة الفلسطينية، محذرين من انفجار الأوضاع في قطاع غزة.

في موزاه ذلك، أكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال لقائه وفداً من مجلس النواب الأميركي، برئاسة رئيسة الكتلة الديموقراطية نانسي بيلوسي، أهمية الدور الأميركي في إعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبحث في العلاقات بين البلدين، والوضع الإقليمي والدولي.

ونقل بيان للديوان الملكي، ان عبد الله الثاني شدد على «أهمية تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وضرورة تكثيف الجهود إقليمياً ودولياً لإعادة إطلاق مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين استناداً إلى حل الدولتين، وبما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل»، لافتاً إلى «أهمية الدور الأميركي». وتطرق إلى الجهود التي تقوم بها بلاده في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

"أمان": 2017 عام للفساد السياسي بفلسطين

رام الله – صفا 2018\3\27

قال الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" إن العام الماضي شهد تناميًا خطيرًا للفساد السياسي وتسييس التشريعات والقرارات، وتداعياته الخطيرة على حياة الفلسطينيين، خاصةً في غزة.

وقال قال رئيس مجلس إدارة "أمان" عبد القادر الحسيني خلال استعراض تقرير سنوي، "رغم وجود مؤشرات إيجابية كإقرار الحكومة وتبنيها لوثيقة "أجندة السياسات الوطنية، المواطن أولاً، إلا أنها لم تلتزم بتنفيذ خطط التقشف واستراتيجيات إدارة المال العام وخفض العجز في الموازنة خلال العام المذكور".

أما مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان عزمي الشعيبي، أشار خلال حديثه في المؤتمر إلى أن السمة العامة التي طبعت عام 2017 كانت تراجع النزاهة في الحكم وإدارة الشأن العام.

وقال إن من أبرز هذه المظاهر استمرار عدم الفصل بين السلطات في عام 2017، فضلاً عن تردي أوضاع قطاع العدالة في هذا العام، وضعف ممانعة الحكومة امام سلطة مكتب الرئيس، الأمر الذي ولّد فرصا كثيرا أمام متنفذين لتقاسم المراكز والموارد.

موازنة غزة

وقال الشعيبي: "إنه جرى استخدام موضوع موازنة غزة من قبل طرفي الانقسام استخدامًا سياسيًا، ففي حين أعلن المجلس التشريعي في غزة أن إيرادات غزة وحدها تكفي للإنفاق وأن ما تصرفه السلطة على غزة لا يزيد عن 19% من قيمة الموازنة العامة، بينما أعلنت الحكومة في الضفة أنها تصرف أكثر من 34% من الموازنة على غزة، وبعد دراسة مفصلة للأرقام تبين أن ما ينفق على غزة فعليا هو 25% فقط من الموازنة ".

ولفت الشعيبي إلى أن ذلك العام شهد انخفاضًا في عدد الموظفين في الضفة وغزة من 156 ألفًا إلى 136 ألفًا، وذلك بعد قرارات إنهاء الخدمات والتقاعد المبكر التي جاءت في إطار المناكفات السياسية.

وتطرق إلى التحقيقات مع بعض الشخصيات الكبيرة في شبهات فساد لم تعلن هيئة مكافحة الفساد عن موقفها منها بسبب ضغوطات سياسية ومؤثرات خارجية تمارس عليها، ولم تصل محكمة جرائم الفساد بسبب تسويتها أو خروج المتهمين من الوظيفة العامة.

وكشف الشعيبي عن تعيين رئيس لهيئة المدن الصناعية بشكل مخالف للأنظمة والقرارات وبراتب نحو 18 ألف دولار، فيما تم إنفاق ما قارب 17.5 مليون دولار لبناء قصر رئاسي لا يتوافق والأولويات الفلسطينية وقد تم تحويله في النهاية الى مكتبه عامة.

وركز تقرير أمان على عدم إنجاز عملية الإصلاح بعد إصدار الرئيس مرسوما بتشكيل "اللجنة الوطنية لتطوير قطاع العدالة" بالإضافة الى استمرار حالة الفوضى والتسرع بإصدار قرارات بقانون في ظل غياب المجلس التشريعي، جاء جزء منها ضمن المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس في كل من الضفة وغزة، أو بسبب تدخل المصالح الشخصية لبعض المتنفذين، بالإضافة الى تشريعات وممارسات رسمية حدت وقيدت من دور الإعلام في عملية المساءلة.

وتطرق التقرير إلى التعيينات في الوظائف العليا واستمرارها دون شفافية أو منافسة عادلة، مع تجاهل احترام مبدأ تكافؤ الفرص، واستمرار غياب تحديد الدرجات الوظيفية ورواتب ومكافآت رؤساء المؤسسات العامة غير الوزارية، أدى إلى تعمق فجوة الرواتب حيث وصلت رواتب ومكافآت بعض رؤساء هذه المؤسسات إلى أعلى مما يتقاضاه رئيس السلطة.

وكشف التقرير عن ظهور نفقات عامة لا تتناسب مع أولويات شعب تحت الاحتلال، كاستمرار استئجار وشراء وبناء المباني الحكومية الجديدة، وبناء قصر الضيافة الرئاسي، وتحويله لمكتبة عامة، ودفع رواتب وعلاوات لموظفين في شركة طيران غير موجودة عمليا. اما في قطاع غزة فظهرت عدة ممارسات عكست سوءاً في إدارة المال العام كتخصيص أراضي الدولة في "تل السكن التاريخية كتعويضات للموظفين، بالإضافة إلى إهدار المال العام في شركة مياه الساحل.

وعن واقع قضايا الفساد في عام 2017، فقد ورد إلى هيئة مكافحة الفساد 430 بلاغا وشكوى (حتى تاريخ 2017/12/6) تابعت نيابة مكافحة الفساد 38 قضية منها، أي ما نسبته 9% من إجمالي القضايا التي وصلت إلى هيئة مكافحة الفساد. وحولت النيابة 21 قضية الى محكمة جرائم الفساد، وتعاملت مع 42 قضية مدورة من أعوام سابقة.

ورصد التقرير حالات فساد كمنح إعفاءات جمركية على شراء سيارات لمتنفذين خلافا للقانون، كشكل من أشكال المحاباة لدى أفراد مقربين من الطبقة السياسية، وتم تقديم شكوى رسمية للنائب العام بوجود شبهات فساد مالي وإداري في بيع أراضي الكنيسة الأرثوذكسية، بينما استمرت ظاهرة الفساد على المعابر في قطاع

غزة، وظهرت بعض حالات اختلاس في قطاع المؤسسات الأهلية، إضافة إلى شبهة فساد في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

توصيات

ائتلاف أمان طالب في تقريره، جميع الأطراف السياسية في الضفة والقطاع الإسراع في تنفيذ إنهاء الانقسام وتمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بعملها في قطاع غزة وحل مشكلة الموظفين العالقة، إلى جانب مطالبة الرئيس والحكومة بضرورة إحياء وتفعيل السلطة التشريعية والدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بأسرع وقت.

كما طالب بتبني خطة انتقالية لإصلاح منظومة العدالة وتوحيد الجهاز القضائي وخطة وطنية شاملة من أجل "ترشيد النفقات العامة"، إلى جانب مطالبة مجلس الوزراء بإقرار بطاقات الوصف الوظيفي للفئات العليا والخاصة والمصادقة عليها، واتخاذ التدابير التي تضمن جدية القطاع العام في التعامل مع مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العمومية.

وأوصى التقرير الحكومة بفتح ملف عدم شفافية الإجراءات المالية مع الاحتلال الذي يتلاعب بالأموال الفلسطينية، وضرورة نشر جميع الاتفاقات التي توقعها الحكومة نيابة عن الفلسطينيين، فضلا عن المطالبة بأن تقوم كل الجهات الرسمية بإعداد تقاريرها ونشرها وإتاحتها للجمهور في وقت معقول ودون تأخير، بالإضافة إلى مطالبة مجلس الوزراء والرئيس بإنهاء والمصادقة على قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.

استطلاع: 91% من الفلسطينيين يؤيدون قطع العلاقات مع أميركا

نابلس- "القدس" دوت كوم- غسان الكتوت- 27\3\2018

أظهر أحدث استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه مركز الاعلام في جامعة النجاح الوطنية، تأييدا كبيرا بلغ (91.3%) لقرار القيادة الفلسطينية قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب قرار واشنطن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، بينما عارض (4.7%) ذلك.

واعتبر (92%) من المستطلعة آراؤهم أنَّ الموقف الفلسطيني من الولايات المتحدة سيؤدي إلى وقف كامل للعملية السلمية، بينما قال (6%) إنَّ العملية السلمية ستتواصل.

وقال (42.6%) إنَّ القيادة الفلسطينية ستنجح في إيجاد وسيط جديد لعملية السلام بدلًا من الولايات المتحدة الأمريكية، فيما قال (43.1%) إنَّ ذلك غير ممكن، بينما قال (14.3) إنَّهم لا يعرفون بالضبط كيف ستؤول الأمور.

وأفاد (35.8%) أنَّ الجهود الدبلوماسية الفلسطينية ستؤدي خلال العام (2018) للحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، بينما قال (44.9%) عكس ذلك.

وفيما إذا ما كان الموقف الفلسطيني من الإعلان الأمريكي بشأن القدس سيؤدي في نهاية المطاف لانهيار السلطة الفلسطينية، أجاب (33%) بنعم، و(45.2%) بلا.

وقال (63.1%) إنَّ شعبية الرئيس محمود عباس بعد موقفه من الإدارة الأمريكية ارتفعت، فيما أجاب (31.2%) عكس ذلك.

وفيما إذا كانت شعبية حركة حماس قد ارتفعت بعد إعلان السلطة أنَّ اتفاق أوسلو لم يعد قائمًا، أجاب (41.2%) بنعم، و(51.9) بلا.

واعتبر (72.1%) أنَّ الخطوات التي اتّخذتها القيادة الفلسطينية بعد إعلان ترامب لا تعتبر كافية، وقال (11.4%) عكس ذلك، وقال (56.7%) إنَّ بإمكان القيادة اتّخاذ خطوات أكثر قوة، ردًا على المواقف الأمريكية، ورأى (33.1%) أنّ ذلك لم يكن ممكنًا.

ويعتقد (84.2%) أنَّ حالة الانقسام الفلسطينية ساهمت في اتّخاذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراره بشأن القدس، وعارض هذا الرأي (11.1%)، كما اعتقد (81%) أنّ حالة الانقسام أدّت إلى تزايد الاستيطان، وعارض ذلك (12%).

ورأى (44.3%) أنّ إسرائيل ستلجأ في نهاية المطاف وعلى ضوء التطورات الحاصلة، إلى ضم الضفة الغربية، بينما اعتقد (46.3%) أنَّ ذلك لن يحدث.

وحول عمل الحكومة برئاسة د. رامي الحمد الله، قال (53.4%) إنَّ الحكومة نجحت في إدارة مجريات الأمور بالشكل الصحيح منذ استلامها مهامها، ورأى (31%) عكس ذلك.

وقال (73.7%) إن الحكومة لم يتم تمكينها بشكل فعلي في قطاع غزة، و(21.6%) قالوا إنَّه تمّ تمكينها.

وإذا ما كانت الأوضاع الاقتصادية قد شهدت تحسُّنًا في عهد رئيس الوزراء د. الحمد الله، أجاب (54.5%) بنعم، و(37%) بلا، وفي سؤال حول فاعلية القوانين وتطبيقها في عهد حكومة د. الحمد الله، قال (42.2%) إنَّها أصبحت أكثر فاعلية، و(44.6%) قالوا لا.

وحول الجهة المعطلة للمصالحة قال (52.1%) إنَّ حماس تعمدت تعطيل المصالحة لأهداف حزبية، وقال (44.3%) إنَّها لم تتعمد ذلك، فيما قال (41%) إنَّ حركة فتح تعمَّدت تعطيل المصالحة لأهداف حزبية، وقال (51.1%) إنَّها لم تتعمد ذلك، وإذا ما كانت المصالحة الفلسطينية تعطَّلت بفعل تدخلات خارجية أجاب (54.1%) بنعم، و(42.6%) بلا.

وفيما إذا كانت السلطة ستعلن غزة إقليمًا متمرّدًا على ضوء محاولة اغتيال رئيس الوزراء د. الحمد الله، توقع (35.7%) أن يتم ذلك، و(55.8%) لم يتوقعوا ذلك.

وعن قبول حركة حماس إقامة دولة في قطاع غزة توقع (48.1%) أن تقبل ذلك، وعارضهم (44%).

وحول المستفيد الأول من محاولة اغتيال د. الحمد الله، قال (32.7%) إنَّ المستفيد هي إسرائيل، و(7.1%) تنظيمات سلفية، و(28.5%) حركة حماس، و(8.1%) السلطة الفلسطينية، و(19.3%) جهات خارجية، و(4.3%) أفادوا بغير ذلك.

وحول ما إذا كان أنس أبو خوصة الذي اتَّهمته حركة حماس بالوقوف وراء محاولة اغتيال رئيس الوزراء بغض النظر عن الجهة التي تدفعه، قال (72.4%) إنَّهم لا يتفقون مع هذا الرأي، فيما قال (21.4%) إنَّهم يتفقون.

وفيما إذا كان قتل أبو خوصة سيؤدي إلى طمس خيوط الجريمة، قال (56.7%) نعم، و(31.8%) لا.

وحول من يتحمل مسؤوليَّة انهيار المصالحة مجدّدا بعد التقدم الإيجابي الذي حصل، قال (38.9%) إنَّ حماس تتحمل المسؤولية، و(13%) حمّلوا المسؤولية لحركة فتح، و(22.1%) حمَّلوها لإسرائيل، و(17.6%) حمَّلوها لجهات خارجية، وأفاد (8.4%) بغير ذلك.

وأجرى مركز الإعلام في جامعة النجاح هذا الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 23–25 آذار، بتمويل ذاتي، وبلغ حجم عينة الاستطلاع (1460) شخصاً ممن بلغت أعمارهم (18) سنة فأكثر، وقد تمَّ توزيع هذه الاستمارة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وجاء هذا الاستطلاع في ضوء التطورات التي تمرُّ بها القضية الفلسطينية بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، والموقف الفلسطيني الرسمي إزاء هذا الإعلان، وكذلك المتغيرات التي رافقت ملف المصالحة الفلسطينية بين تقدم ومن ثمَّ عودة إلى مربع متأخر، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج.

تقرير لجيش الاحتلال حول الواقع الديمغرافي للفلسطينيين يثير فزع الإسرائيليين

الايام – وكالات 2018\3\27

أثار تقريرٌ لجيش الاحتلال حول الواقع الديمغرافي للفلسطينيين، والذي قال إنّ عددهم يتجاوز الخمسة ملايين في الضفة الغربية وقطاع غزّة، فزع الأوساط الأمنية والسياسية الإسرائيلية

وقالت ما تسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، ذراع حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، إن هناك 5 ملايين فلسطيني، مسجلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يشمل ذلك الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية.

وقالت القناة العاشرة الإسرائيلية، اليوم الإثنين، إن الإدارة المدنية، أبلغت لجنة الخارجية والأمن البرلمانية الإسرائيلية بهذا الرقم.

ويتطابق هذا الرقم من الإحصائيات المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي تشير في موقعها الرسمي إلى وجود 5 مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية بينهم 3 ملايين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، و2 مليون في قطاع غزة.

ولا تشمل المعطيات الإسرائيلية نحو 320 ألف فلسطيني يعيشون في مدينة القدس الشرقية المحتلة والتي تعتبرها إسرائيل جزءا منها.

وأظهر يتسحاق هرتسوغ، رئيس المعارضة في الكنيست، عن حزب "المعسكر الصهيوني" قلقه من هذه المعطيات، في ظل سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وقال هرتسوغ في تصريح صحفي:" عدد الفلسطينيين يصل إلى 5 ملايين نسمة، هي إشارة تحذيرية للقيادة الإسرائيلية التي لا تفهم شدة خطر الدولة ثنائية القومية، وتستمر في خلق واقع لا رجعة فيه لواقع الدولة الواحدة".

وأضاف هرتسوغ:" إن على من يخشى (فكرة) الدولة الواحدة، أن يقفوا جنبا إلى جنب بهدف الانفصال عن الفلسطينيين وتطبيق (خيار) حل الدولتين".

وزعم رئيس لجنة الخارجية والدفاع في "الكنيست، آفي ديختر، الاثنين، أنه "متفاجئ من البيانات"، وقال: "لا أتذكر أن الفلسطينيين قدموا مثل هذا العدد. هذا كبير ومثير للدهشة تماما. إذا كانت الأرقام دقيقة، فإنها مثيرة للدهشة ومقلقة. إذا لم تكن دقيقة، فإننا بالطبع نريد أن نعرف ما هو الرقم الدقيق ".

من جهة أخرى زعم موتي ريغف عضو اللجنة عن "البيت اليهودي"، أنّ الأرقام غير صحيحة محاولًا تخفيضها، مشككًا في نتائج الإحصاء الفلسطيني، الذي اعتمده المنسق الحكومي لجيش الاحتلال، يؤاف مردخاي في تقريره الأمني الديمغرافي والذي ذكر "أن العدد يصل إلى خمسة ملايين فلسطيني".

فيما زعم زميله عوفر شيلح (هناك مستقبل) أن الإحصاء الفلسطيني يفتقر إلى الخبرة اللازمة لتقديم بيانات صحيحة، زاعما أن هناك أغلبية يهودية بين البحر والنهر، وأضاف إن الأرقام تعني أنه بدون الانفصال لا يمكن أن تكون "إسرائيل" يهودية" وكذلك لا يمكن لها أن تكون "ديمقراطية" بسبب سيطرتها على شعب يمثل أغلبية. وقال إن الحجة الديمغرافية تشكل خطرا على الرؤية الصهيونية.

وحسب المعطيات الأخيرة التي ذكرتها الإدارة المدنية، فإن عدد الفلسطينيين داخل أراضي فلسطين التاريخية (إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة) يبلغ 6 ملايين وثمانمائة ألف نسمة، في حين يبلغ عدد اليهود 6 ملايين وخمسمائة ألف نسمة.

وبحسب جهاز الإحصاء الإسرائيلي، يبلغ عدد سكان إسرائيل، 8.8 مليون نسمة، منهم 6 ملايين وخمسمائة ألف يهودي، ومليونا وثمانمائة ألف نسمة من الفلسطينيين الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية ممن لم يهجروا من أراضيهم عام 1948.

عشرة أخطاء قبل أوسلو للحركة الوطنية الفلسطينية

ماجد كيالي الحياة 27\3\2018

رغم التجربة المضنية والمريرة والغنية للفلسطينيين، والتي استمرت أكثر من نصف قرن، في المقاومة والتسوية، في الانتفاضة والمفاوضة، في بناء المنظمة والسلطة، إلا أن هذه التجربة لم تخضع للدراسة والنقد، في الإطارات الجمعية، في المنظمة والفصائل، فاقم من ذلك غياب العقلية النقدية، والافتقاد إلى مراكز صنع القرار، وترهل الكيانات السياسية، وتقديس الكفاح المسلح، وغلبة الروح العاطفية والشعاراتية. وفي الواقع، ورغم ما أنتجته الحركة الوطنية الفلسطينية، من أدبيات، إلا أنها لم تكتب شيئاً مهما، حتى الآن، في ما يتعلق بالتجارب المختلفة التي عرفتها في الأردن ولبنان والأراضي المحتلة.

لذا فقد كان لافتاً قيام مركز الأبحاث الفلسطيني، في مستهل انطلاقته الجديدة، أن يبدأ أعماله بعقد مؤتمر له تحت عنوان:»مراجعة استراتيجيات الحركة الوطنية الفلسطينية»، تحت رعاية الرئيس محمود عباس (رام الله 21 . 3/22)، والذي بات يترأسه د. محمد اشتية، بعد أن تعاقب على رئاسته كل من فايز الصايغ وأنيس صايغ ومحمود درويش وصبري جريس.

في هذا الإطار يمكن لفت الانتباه إلى مسألتين أساسيتين، الأولى، وهي أن هذه المراجعة المتأخّرة، لأكثر من نصف قرن، تأتي على ضوء التجربة، أي بعد أن تم اختبار مختلف الخيارات والسياسات والكيانات، ما يعني أن الجدل في شأن إخفاق هذا الخيار أو ذاك، أو في شأن تخلف إدارة أي جانب من جوانب العمل الوطني، ليست محل نقاش، لأن الواقع، أو مآل الأحوال، هو الذي يقرر أو يحسم السؤال: أين أخفقنا؟ أو أين أصبنا؟ أو لماذا إذا حصل ما حصل؟ والثانية، وهي أن حديث المراجعة يتعلق بتحديد دور العامل الذاتي، أو الإدارة، في إخفاق هذا الخيار أو ذاك، مع الأخذ في الاعتبار دور العوامل الموضوعية والخارجية، المؤثرة في العمل الفلسطيني.

على ذلك، ومن مراجعة التجربة الوطنية الفلسطينية (1948-1993)، مثلاً، يمكن الإشارة إلى الأخطاء أو المشكلات الآتية:

1. طغيان العمل المسلح على مختلف أشكال العمل الوطني، على الكيانات والخطابات والعلاقات الداخلية، فأولاً، هذا كان على حساب بناء الكيانات السياسية، والتنمية المجتمعية، وهذا ما وضح أكثر في لبنان وغزة. ثانياً، سيادة اعتقاد مفاده أن الكفاح المسلح الفلسطيني سيحرر فلسطين، أي أن الأمر كان يتعلق

بالعواطف والرغبات، من دون صلة بدراسة الواقع السياسي المحيط، أو المعطيات المتعلقة بنا وبإسرائيل، وحتى من دون دراسة لموازين القوى، ومن دون إدراك لطبيعة الواقع العربي. ثالثاً، هذا حصل من دون وجود استراتيجية عسكرية أو كفاحية، وإنما نوع من عمل مزاجي، وتجريبي وعفوي، مع الاحترام والتقدير للبطولات والتضحيات. رابعاً، تحويل الكفاح المسلح، أو عسكرة الكيانات السياسية، حركة التحرر الوطني إلى سلطة، كما حصل في الأردن، ثم في لبنان، ما أدخلها في مواجهات غير محسوبة، استنزفت حركتنا الوطنية وأضرت بها وبمجتمعات الفلسطينيين. خامساً، في غضون ذلك تم السهو عن مسألتين، أولاهما: أن إدراكات القيادات للعملية الوطنية، في ظروف الفلسطينيين، لم تتأسّس على ركيزتين، مواجهة إسرائيل وسياساتها الاحتلالية والاستيطانية والعنصرية، من جهة، ومن جهة أخرى بناء المجتمع، وتنمية موارد الفلسطينيين وتعزيز كياناتهم وترسيخ العوامل التي تسهم في صمودهم في أرضهم من جهة أخرى. وثانيتهما، أن الكيانات السائدة لم تول الوسائل الشعبية في الصراع ضد إسرائيل، على نمط الانتفاضة الأولى (وليس الثانية)، الاهتمام اللازم، بالاعتماد على إمكانيات الشعب، ووفقا لقدراته، وتجربته وخبراته.

2ـ التراجع عن خيار الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية في فلسطين لصالح خيار الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، منذ طرح البرنامج المرحلي في الدورة 11 للمجلس الوطني (1974)، وكان الأجدى الإبقاء على ذلك الخيار، الذي يفترض تقويض الطابع الاستعماري العنصرية الأيديولوجي لإسرائيل، والإجابة على مختلف الأسئلة التي طرحها قيام إسرائيل، سواء بالنسبة لنا كفلسطينيين أو بالنسبة لليهود الإسرائيليين، من دون وضع هذين الخيارين في مواجهة بعضهما، أو وضع أحدهما كبديل عن الأخر.

3ـ اعتبار أن قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية في حين أنها كانت موضع استغلال من قبل الأنظمة العربية، إن لتعزيز شرعيتها في مواجهة شعوبها، أو لمصادرة حريات وحقوق مواطنيها، أو لابتزاز الأنظمة لبعضها.

4. عدم الاشتغال على خلق معادلات وإطارات سياسية تشمل الفلسطينيين في 48، لأهمية ذلك في تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة كفاحه ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري الإسرائيلي.

5. لم تول الحركة الوطنية الفلسطينية الاهتمام المناسب مخاطبة المجتمع الإسرائيلي، واستثمار التناقضات فيه، وإيجاد مشتركات بين اليهود الإسرائيليين المعادين للاستعمار والعنصرية.

6ـ هيمنة «فتح» على المجال العام الفلسطيني، من خلال سيطرتها على المنظمة، ومؤسساتها، وعلى المنظمات الشعبية، الأمر الذي أضعف دور تلك المنظمات، وجعلها مجرد منظمات بيروقراطية.

7ـ ممانعة «فتح» تشكيل مركز قيادي للفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتفاضة الأولى، إذ أن ذلك كان من شأنه الإبقاء على مكانة منظمة التحرير كإطار جامع للفلسطينيين، وترك أمر المفاوضات لفلسطينيي 67 الذين كانوا يؤكدون تابعيتهم للمنظمة، وبالتالي كان يمكن تجنب ما حصل في أوسلو وبعدها.

8. غلبة شعارات وإنشاءات عاطفية ورغبوية على معظم الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك المرحلة، رغم عدالتها ومقاربتها للحقيقة، إلا أنها لم توازن بين الواقع والطموح، والإمكانيات والرغبات، وبين العاملين الداخلي والخارجي، وبين الراهن والمستقبل.

9. اختزال قضية فلسطين بالأرض المحتلة (1967)، واختزال الشعب الفلسطيني بفلسطينيي الضفة وغزة، واختزال الحقوق الوطنية بإقامة كيان أو دولة مستقلة.

10. حصر الصراع مع إسرائيل بالأرض، فقط، من دون شمول ذلك الصراع على الحقوق والقيم المتعلقة بالحرية والمواطنة والعدالة التي تعني إضفاء معاني، أو مضامين، ملموسة أكثر على فكرة التحرير، وهي اللغة التي يفهمها العالم اليوم أكثر من غيرها.

هذه هي الأخطاء الأساسية برأيي، ومع أن ذلك كله لا يحجب الإنجازات الوطنية، وضمنها استنهاض الشعب الفلسطيني، وتعزيز هويته، وبناء كياناته السياسية، ووضع قضيته على جدول الأعمال العربي والدولي، إلا إن يفترض التنويه إلى أن تلك الإنجازات كانت تحققت في فترة مبكرة، مع الاعتراف العربي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، واعتراف الأمم المتحدة بذلك، مع كلمة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات من على منبر الأمم المتحدة، أي أن كل ما حصل فيما بعد كان فائضاً، بل وأدخل الإنجازات المتحققة في إطار التآكل، إلى حين اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى (1987)، والتي دخلت بعدها قضية فلسطين وحركتها الوطنية في طور جديد، وهذا شأن حديث آخر.

عباس إلى الانتحار السياسي

محمد أمين العربي الجديد 27\3\2018

فاجأ خطاب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في 19 مارس/ آذار الجاري، المراقبين، وأحدث صدمة فلسطينية، وحتى إقليمية ودولية، بالنظر إلى مستواه ومفرداته غير المسبوقة في التاريخ السياسي الفلسطيني، فضلا عن التوقيت الذي تجهد فيه القوى الفلسطينية لإنقاذ مصالحةٍ "تترنّح".

عقب هذا الخطاب، ثمة من وصفوا صاحبه بأنه "يحتضر سياسيا"، إذ لم يكتف الرئيس الفلسطيني بكيل الشتائم لحركة حماس، بل نعت سفير الولايات المتحدة بألفاظ غير مسبوقة، ما دفع مراقبين كثيرين إلى القول إن خطاب الرجل هو خطاب شخص يشعر بعزلة وتجاهل، ويحاول بهذا الصراخ أن يقول للولايات المتحدة وإسرائيل إنه ما زال موجودا، وعليهما الحديث معه، بالنظر إلى حالة التجاهل التام التي تنتهجها الولايات المتحدة معه من جهة، وعدم اكتراث رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من جهة أخرى، به في ظل التقارب الإسرائيلي مع عواصم عربية كبرى، باتت ترى تل أبيب فيها عنوانا للمرحلة وللحل الإقليمي، من دون الحاجة أصلا للحديث مع سلطة فلسطينية لا تعدو كونها جهازا أمنيا، لا يحتاج أكثر من ضابط ارتباط إسرائيلي لإدارة العلاقة معه وتوجيهه.

لكن تعمد أبو مازن شتم "حماس" بألفاظ بالغة الحدة يُفهم منه أنه يريد قطع الطريق تماما على أي حوار مستقبلي معها، ويبعث رسائل إلى إسرائيل والإقليم مفادها أنه جاهز للمضي في أي مشروع يهدف إلى إعادة ترتيب الأوراق في غزة. فيما على العكس، يعد نهج عباس هذا بمثابة انتحار سياسي، لأنه يعجّل بعودة مسار "حماس – دحلان" من جهة، والذي فرملته المصالحة، كما أنه يزعج الطرف المصري الذي ما زال يرعى مشروع المصالحة، لتزداد بهذا النهج عزلة الرجل، وشعور الإقليم بأنه بالفعل بات عبئا عليه.

أما إسرائيل فقد قال تقدير موقف إسرائيلي نشرته صحيفة إسرائيل اليوم إن "وجهة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تذهب نحو الانفصال عن قطاع غزة، ما يعني أن الانقسام الفلسطيني آخذ بالتعمق، لكنه قد يضع أمام تل أبيب فرصة تاريخية، فقيادة حركة حماس لا تبدو معنيةً في الدخول في مواجهة مسلحة، بيد أن الوضع في غزة بات خطرا مع بصيص أمل في الوقت نفسه، فبجانب الخشية من انفجار أزمتها الإنسانية التي قد تتسبب بعدم استقرار أمني فيها، من الواضح أن الحل المرتقب سيأتي من البوابة الإقليمية، بحيث ستدخل على الخط مصر ودول خليجية وأطراف دولية تساهم في مشاريع بعيدة المدى

لإعادة إعمار قطاع غزة". ويرى معد التقرير، البروفيسور عيدان زليكوفيتش، أن قطاع غزة والضفة الغربية منطقتان لا تداران بجهة مركزية واحدة، وأن الانقسام آخذ في التجذّر. وهذا يدفع إلى الاعتقاد بأن القادم هو إنهاء المشروع الفلسطيني تماما عبر حل إقليمي، يسلم مصر المسؤولية عن قطاع غزة والإشراف على إعمارها، وبشكل أو بآخر، الوصاية عليها، فيما الواقع في الضفة يفيد بأنها خرجت من المعادلة، وأن إسرائيل تريد فقط من السلطة أن تمارس وظائف أمنية، بمعنى أن تكون جهازا أمنيا يتبع لها، لا أكثر ولا أقل.

وفي الوقت الذي يقول الرئيس محمود عباس إنه سيتخذ قرارات ضد غزة حفاظا على ما يسميه "المشروع الوطني"، فإنه في الحقيقة يقضي على ما تبقى من مشروع وطني فلسطيني، ويعجّل سيناريو إقامة دولة فلسطينية في غزة ويُشرعنه، يتم فيها اختزال حل القضية الفلسطينية، وهو بهذا النهج بشكل مقصود أو غير مقصود ينفذ ما تعرف بـ "صفقة القرن".

التحقيقات في جريمة استهداف موكب رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله، مستمرة، فكيف يمكن فهم اتهام الرئيس عباس حركة حماس بالوقوف خلف الواقعة، فيما التحليل المنطقي يوضح أنها الخاسر الأكبر من الجريمة، فكيف يمكن أن تقدم على خطوة كهذه وتهدم المصالحة، وقد تعرضت قيادتها الجديدة لانتقادات واسعة من داخل الحركة، جراء التساهل والتنازل الذي قدمته.

يبدو أن الرئيس أبو مازن يواجه ضغوطا شديدة دولية وإقليمية، ويحسن تذكيره بأن الزعيم الراحل ياسر عرفات واجه ظروفا أقسى وأشد، وحصارا إسرائيليا وأميركيا وعربيا، لكن خطاباته في أسوأ ظروف حصاره امتازت بالروح الوطنية، والوحدوية الجامعة، ولم ينزلق إلى مثل هذا البؤس، ذلك لأن هذا الخطاب لا يفتقد فقط للحس الوطني، وهو بمثابة انتحار سياسي، بل لأنه أيضا وصفة لحرب أهلية.

تقديم "حماس" طلب عضوية للمنظمة

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 27\3\2018

لقد بدأت مفاوضات حركتي "فتح" و"حماس"، الفلسطينيتين، لدخول الأخيرة في منظمة التحرير الفلسطينية، في نحو العام 1990 و 1991، ولم تنجح هذه المحاولات. ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، حدث الكثير من المتغيرات، من ضمنها إدراك "حماس" أن فكرة إيجاد إطار مواز أو بديل للمنظمة لن ينجح. وعلى سبيل المثال جرى الكثير من الحديث عن "شرعية" حكومة "حماس" في غزة بعد العام 2007، لكن اتضح أنّ العالم، وحتى حكومة الإخوان المسلمين، والرئيس محمد مرسي في مصر، لا يمكن أن تجاري هكذا أفكار. ولكن في الوقت ذاته، بات تعذر هذا الاتفاق، ذريعة لعدم تجديد أطر العمل الفلسطيني. والآن فإن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، نهاية الشهر المقبل، قد يكون مقدمة لتجربة مختلفة في توحيد الفلسطينيين.

لقد أخذت عملية ضم "حماس" و"الجهاد الإسلامي" شكل عملية الاندماج، أو التوحد، أي السعي لاتفاق بين كيانين. وكان هذا خطأ استراتيجيا، يمكن فهمه وتقبله في السياق الزمني له.

ففي مطلع التسعينيات، كان هناك شعور أن الانتفاضة الفلسطينية مقدمة لمرحلة جديدة، وأنّ هناك مفاوضات مقبلة، سينشأ عنها شيء جديد، وبالتالي فإنّ أي اتفاق مهمٌ لتأسيس هذا الشيء الجديد. وكان صعود "حماس" جزءا من صعود الإسلام السياسي عموماً، وعلى سبيل المثال لعب الإخوان المسلمون بقيادة حسن الترابي، في السودان، دورا أساسيا في رعاية تلك الحوارات، فكان التفاوض مع "حماس" تفاوض مع الإخوان المسلمين، وكان التفاوض بالطريقة التي جرت في الخرطوم مفهوماً ومنطقياً.

لم يكن تعطل المجلس الوطني الفلسطيني، فعلياً، بسبب حركة "حماس" بل لأن التركيز أصبح على مشروع السلطة/ الدولة، وكان المرجو على ما يبدو أن يصل هذا المشروع هدفه، ما يقلل أو يلغي الحاجة للمنظمة. ولكن هذا لم يحصل، واتسع الانقسام مع "حماس"، التي تحظى برعاية دول إقليمية، بينما تراجع كثيراً نفوذ ودور حركة الإخوان المسلمين، العالمية، في "حماس".

هذه المتغيرات (تَعطل مشروع السلطة/ الدولة، وتعطل مشروع المفاوضات بفعل سياسات حزب الليكود الإسرائيلي وإدارة دونالد ترامب الأميركية، وتراجع قوة "حماس" على أصعدة علاقتها مع الإخوان المسلمين، وتعثر مشروع دولة أو كيان "حماس" أيضاً)، تفتح الباب لضرورة مراجعة طريق تحقيق الوحدة الفلسطينية، وتحديداً ضم "حماس" للكيانية الفلسطينية.

تبددت إلى حد كبير احتمالات وصول حركتي "فتح" و"حماس" إلى اتفاق يمكن تطبيقه من أجل المصالحة، في غزة، خصوصاً بعد بروز ملف "جباية" الضرائب الذي تتردد فيه "حماس" كثيراً، وبعد محاولة الاغتيال لرئيس الوزراء الفلسطيني، ومدير المخابرات، في نقطة في قطاع غزة، تسيطر عليها قوات "حماس" بإحكام.

إذا تتعذر المصالحة من خلال مفاوضات توحيد غزة والضفة، وكذلك من خلال مفاوضات الدخول إلى المنظمة. بل إنّ أحد الملفين صار مُبَرراً لإفشال الآخر. فمثلا في العام الفائت أسست "حماس" اللجنة الإدارية في غزة، في وقت كان المنتظر إنهاء الاتفاق على تجديد المجلس الوطني الفلسطيني، فتعطل الملفان.

إن طريقة مفاوضات دخول "حماس" منظمة التحرير، باتت خطأً استراتيجياً، منذ منتصف التسعينيات على الأقل. والأصح أن تستمر المنظمة في عملها، باعتبارها الإنجاز الوطني الأهم منذ العام 1964، وأن تتجدد، وأن تدخل اليها الكفاءات الفلسطينية، وتتجدد وثائقها، وأن تكون هي مرجعية السلطة الفلسطينية ومرجعية حكومة السلطة، وعلى من أراد من الفصائل الجديدة دخول المنظمة تقديم طلب لذلك. فقد تأسست "حماس" بعد نحو 24 عاما من تأسيس المنظمة، ولم يكن منطقيا أن يجري قبول مطالب الفصيل الجديد؛ نقاش تغيير الميثاق الوطني، وتغيير البرنامج السياسي، وتغيير طريقة اختيار الأعضاء، قبل دخول هذا الفصيل للمنظمة، وأي مفاوضات كان يمكن ويجب أن تقتصر على مدى انطباق الشرط على "حماس" لدخول المنظمة، وعلى مطالب "حماس" من حيث حجم التمثيل، والتفاصيل التقنية الأخرى. وعندما تصبح "حماس" جزءاً من المنظمة يحق لها اقتراح أي شيء، بما في ذلك تغيير الميثاق الوطني والبرنامج السياسي.

الآن يمكن العمل على تجديد حقيقي للمنظمة، مع دعوة "حماس" لتكون جزءا من ذلك، فإن رفضت، فإنه يجب إعادة تفعيل وإصلاح المنظمة، مع بقاء الباب مفتوحاً لأي فصيل يريد تقديم طلب عضوية، يجري التفاوض عليه.

إنهم يواصلون مطاردة الأقصى.. فكيف نوقفهم؟

ياسر الزعاترة الدستور 27\3\2018

حسب صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أمس الاثنين، فقد صادقت شرطة الاحتلال لجماعة "أمناء جبل الهيكل"، وهي من الجماعات الأكثر تطرفا في استهداف القدس والمسجد الأقصى، على إجراء "طقوس تمثيل تقديم قرابين عيد الفصح" في أسفل الحرم القدسي، وذلك للمرة الأولى منذ تطبيق هذا التقليد في العقد السابق.

وكانت ما تسمى محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس قضت أول أمس، بالسماح للمستوطنين اليهود بالصلاة على أبواب المسجد الأقصى باعتبار أن "حقهم في ذلك لا يقل عن حق العرب"، كما قالت.

وأجريت الطقوس المشار إليها قرب ساحة حائط البراق (يسمونه المبكى)، وكانت بدأت كعادة سرية تحظى بدعم الحاخامات البارزين، وفي السنوات الماضية تم تمويلها من بلدية القدس التابعة للاحتلال.

المثير في هذه القضية، هو ما ذكرته "هآرتس" ويعكس الاستهداف المتدرج، ولكن المتواصل للأقصى، ولكل المدينة بطبيعة الحال.

تقول الصحيفة إنه "في السنوات الأخيرة اقترب بالتدريج مكان هذه الطقوس من الحرم. في 2015 أجريت في ساحة مدرسة "نوعم بنيم" في مستوطنة "كريات موشيه" غربي القدس، على بعد 4 كم بخط جوي عن الحرم. في 2016 نقلت إلى جبل الزيتون، على بعد 1.5 كم من الحرم، وفي السنة الماضية انتقلت إلى ساحة كنيس "هحوربا"، الذي يقع في الحي اليهودي على بعد 400 متر من الحرم، وهذه المرة كما ذكر من قبل في داخل الحرم.

دعك من جنون هذه الطقوس في دولة تقدم نفسها بوصفها عنوانا للتقدم والحداثة (يتم ذبح شاه، ويُسكب دمها من قبل الحاخامات على أقدام المذبح، ويُحرق لحمها)، وتأمّل في عملية الاستهداف المتدرج للمسجد الأقصى.

ربما ربط البعض هذا التطور الأخير فيما يتعلق بالاحتفال المشار إليه، بقرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، لكن واقع الحال أن الأمر مرتبط بتوجه لا لبس فيه يؤكد على ان مشروع الهيكل ليس برسم المساومة، انطلاقا من مقولة بن غوريون "لا معنى لإسرائيل بدون القدس، لا معنى للقدس بدون الهيكل".

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا، كان ولا يزال هو ذاته، ممثلا في الرد على هذا المسلسل من التهويد للأقصى والقدس، فضلا عن الاستيطان في المدينة وعموم الضفة الغربية.

لا حاجة للتذكير بأن فترات الهدوء هي الأكثر ازدحاما بالاستيطان والتهويد، بعكس فترات الانتفاضة والمقاومة، كما هو الحال خلال انتفاضة الأقصى، ولا حاجة إلى القول الى ان الفترة الاخيرة تشيرالى تصاعد الاستيطان والتهويد.

في معركة البوابات الإلكترونية، رأينا كيف تراجع العدو أمام إصرار المقدسيين وبطولتهم، وعموم الموقف في الساحة الفلسطينية، والتفاعل معها في الشارع العربي والإسلامي، ولنتخيل لو تواصلت الانتفاضة الشاملة.. هل سيكون بوسع الغزاة أن يواصلوا هذه المؤامرة في استهداف القدس والمسجد الأقصى، والسير الحثيث نحو مشروع الهيكل؟!!

إنه احتلال لن يرحل من دون أن يغدو وجوده مكلفا، وقد قالت القيادة مرارا إنها لن تقبل باستمرار احتلال بدون كلفة.. فإلى متى؟!!

تم بحمد الله